

ضمير الفصل بين الدراسة النحوية النظرية والتطبيق القرآني

بيهوي بن محمد الحكيمي

ملخص

ينقسم هذا البحث إلى قسمين: الأول: دراسة نظرية، حاول الباحث فيها جمع الآراء النحوية حول ضمير الفصل من حيث ماهيته وسبب تسميته والخلاف في اسميتها، وغرضه، وشروطه، ومواضعه، وأنواعه، والخلاف في إعرابه، ثم أتبع ذلك بالتعليق عند الحاجة. أما القسم الثاني فكان دراسة تطبيقية على القرآن الكريم من فاتحته إلى خاتمه.

وقد اتضح للباحث من خلال هذه الدراسة أن ضمير الفصل ينقسم باعتبار ما يحتمله من أوجه إلى: ما يحتمل الفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والبدل والفصل، وما يحتمل التوكيد والفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والفصل، وما يتعين فيه ضمير الفصل. كما اتضح أن البصريين والكوفيين ليسوا على اتفاق فيما يختص الضوابط التي يخضع لها ضمير الفصل.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أيضاً ما يلي:

- تفرد موضوع "ضمير الفصل" من بين موضوعات النحو العربي بأن جل شواهده من القرآن الكريم، وشواهده الشعرية نادرة.
- عدد الآيات التي يتحتم فيها الحكم على الضمير بأنه فصل أربع آيات فقط وما سوى ذلك محتمل للفصلية وغيرها.
- تكاد تتحصر الفائدة من ضمير الفصل والغرض منه في التوكيد والاختصاص.

بيهوي بن محمد الحكيمي، قسم اللغة العربية، كلية المعلمين في جازان، المملكة العربية السعودية.

تاریخ قبول البحث: 23/7/2003 . تاریخ استلام البحث: 23/2/2004.

Abstract

The research is divided into two parts. In the first part, the researcher tries to collect the grammatical opinions on the 'separation pronoun' with regard to its origin, reasons of naming it, differences on naming it, its purposes, kinds, and differences on its inflection. All this is accompanied with commentary when needed. In the second part, the researcher conducts an applied study on the Koran from the first chapter till the last.

Through this study, The researcher has found out that the 'separation pronoun' is divided, in the possible meanings it conveys, into the following:

- The possibility of conveying the meaning of separation and start;
- The possibility of conveying the meaning of confirmation, alternation and separation;
- The possibility of conveying the meaning of confirmation, separation and start;
- The possibility of conveying the meaning of confirmation and separation

The researcher has found out that the grammarians of Kufa and Basra do not agree on the rules which govern the 'separation pronoun'.

Among the most important findings he has reached are also the following:

- The 'separation pronoun' is unique among the items of Arabic grammar because there are only a few examples of that pronoun in the Holy Koran and poetry.
- The number of verses in the Koran in which the pronoun is considered as a pure separation pronoun are only four where as in other verses it conveys other meanings in addition to separation.
- The importance of the 'separation pronoun' is almost restricted to its purpose in confirmation and specification.

نعت أهمية البحث في ضمير الفصل وتطبيقاته في القرآن الكريم من جهة أنه من أبرز الموضوعات التي استمد التحويون شواهدها وأمثلتها من القرآن الكريم، في حين ندرت الشواهد الشعرية لهذه الظاهرة التحوية في كتب النحاة.

لكن تناوله من قبل التحويين كان مفرقاً في مؤلفاتهم، فقد اقتصر تناول بعض النحاة على بعض جوانب منه، وأغفل الأخرى. كما أنه لم يحظ بالتناول في كثير من الكتب التحوية. مما دفع الباحث إلى جمع شتات مادته العلمية لتكتمل الصورة، وإن أشار إلى بعض جوانبها بعض النحاة مثل ابن يعيش في الفصل، مما يمكن الباحثين من النظر إليها من كل الزوايا والجهات، فقد يخرج أحد المطلعين على مادة "ضمير الفصل" وآراء التحويين فيه بدراسة يكون هذا البحث دالاً عليها وموجهاً لها. ثم قام الباحث بعد ذلك بتحليل ومقارنة العديد من الآراء وأقوال النحاة التي أثبتت في متن البحث، إضافة إلى أن التحويين لم يتمعمقاً في دور ضمير الفصل في المعنى باستثناء بعض الإيماءات حول المعنى من حيث التوكيد والاختصاص، واكتفوا في تناول ضمير الفصل من حيث فائدته اللفظية، وهي الإفادة بأنَّ ما بعده خبر وليس نعتاً، كما فعل ابن هشام في المغني مثلاً.

وقد اتبعت هذه الدراسة منهجاً يقوم على المزاجة بين التنظير والتطبيق فجعلتها تجري في ميدانين يرتبطان بعضهما ارتباطاً وثيقاً فلا غنى لأحدهما عن الآخر وهما الجانب النظري والجانب التطبيقي، أما الجانب النظري فقد خصص لبيان الآراء التحوية حول ضمير الفصل، وتحليلها ومقارنتها، وفق منهج علمي يقوم على إفراد كل جانب من جوانب البحث في ضمير الفصل وهي: مقدمة تضمنت ماهية ضمير الفصل، وضمير الفصل بين الحرافية والإستفهامية، وموقعه، ووظيفته، وإعرابه، وأقسامه.

أما الجانب التطبيقي فقد خصص لدراسة ضمير الفصل دراسة تطبيقية على القرآن الكريم، وتشتمل على بيان ضمير الفصل وفق الضوابط البصرية من حيث: ما يحتمل الفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والبدل والفصل، وما يحتمل التوكيد والفصل والابتداء، وما يحتمل التوكيد والفصل، وما يتبع في ضمير الفصل. وتشتمل أيضاً على بيان ما خرج من ضمير الفصل عن الضوابط البصرية وهي: وقوع ضمير الفصل بين نكرين، ووقوع ضمير الفصل قبل المضارع، ووقوع ضمير الفصل قبل الماضي، ووقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها. كما اشتمل الجانب التطبيقي على بيان دحول لام الابتداء على ضمير الفصل.

وقد تم حصر جميع ضمائر الفصل التي وردت في القرآن الكريم، ثم تم تصنيفها بحسب ترتيب سور القرآن التي وردت فيها تلك الضمائر. حتى لا يطول البحث وتحاشياً للتكرار فقد اتبع الباحث المنهج الانتقائي بحيث ينتهي بعض الآيات، المثلثة، من المجموعات المتاظرة ويعلق عليها بإيجاز.

الدراسة النظرية:

وقد اختلف بين النحاة في حقيقة ضمير الفصل وماهيته، فتعددت آراؤهم في حقيقته، وتباينت اجتهاداتهم في الوصف الذي يطلق عليه، لدرجة لا يستطيع الباحث التوفيق فيها بين حرص النحاة على إحكام قواعدهم وأطراطها، وهذه البلبلة والتشتت. ولعل منشأ هذا التباين في اجتهاداتهم فيما سمي بضمير الفصل هو خلافهم في الوظيفة التي يؤديها هذا اللفظ في الكلام.

ونعرض هنا أهم تلك الآراء، يقول ابن الحاجب في توصيفه لهذا اللفظ: "... صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ"⁽¹⁾، ويعلق الرضي على ذلك بقوله: "صيغة مرفوع، لم يقل: ضمير مرفوع؛ لأنه اختلف فيه - كما يجيء - هل هو ضمير أم لا؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع"⁽²⁾.

وذهب آخرون منهم أبو حيان إلى أنه صيغة ضمير، يقول في الارتفاع: "هو صيغة ضمير منفصل مرفوع"⁽³⁾، ويرى فريق ثالث أنه ضمير، ويفهم ذلك من قول الزمخنري: (ويتوسط بين المبتدأ وخبره ... أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة)⁽⁴⁾. وذهب السيوطي إلى ما ذهب إليه الزمخنري في نعته بالضمير، حيث يقول: "ضمير رفع منفصل، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ، أو منسوباً بعده مبتدأ"⁽⁵⁾.

والذي يتأمل هذه التعريفات يجد أنها لا تخرج عن وصف هذا اللفظ بالضمير، وإن تعددت الألفاظ الدالة عليه ، والذي يبدو أن هذا الخلاف يرجع إلى خلافهم حول حرافية ضمير الفصل أو اسميته. وأيّا كان رأيهما في ذلك فإن حقيقة ضمير الفصل وما هيته التي يؤكددها الاستعمال أنه واحد من ضمائر الرفع المنفصلة: (أنا - نحن - أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن - هو - .. إلخ). ولم يحدث أن استخدم بغير هذه الصيغة، وهذا يعني أنه يكون دالاً على تكلم أو خطاب أو غيبة.

والأوفق والأوجه في تعريف ضمير الفصل أن يقال: ضمير رفع منفصل، إذ إن هذا التعريف يجمع كل التعريفات السابقة، ويعكّد على هذا الواقع اللغوي لضمير الفصل نصوص اللغة، لا سيما النص القرآني الذي هو محور بحثنا هذا.

وكما اختلف النحاة في تعريف ضمير الفصل، فقد اختلفوا في اللفظ الذي يطلق عليه؛ فالبصريون أطلقوا عليه ضمير الفصل، وسماه أكثر الكوفيين عماداً، وأطلق عليه فريق ثالث لفظ "داعمة"⁽⁶⁾. وتعود هذه المصطلحات إلى خلاف النحاة حول وظيفة هذا الضمير، ودوره في السياق اللغوي.

ضمير الفصل بين الحرافية والاسمية:

اختلف النحاة حول ضمير الفصل بين الحرافية أو الاسمية، فاضطربت آراؤهم وتعددت تأويلاً لهم، حتى إن بعضهم يعده مرة حرفًا، وبعده أخرى اسمًا، ولو استعرضنا آراء النحاة لوجدنا أن الأكثرية مع الحرافية، ويؤكد هذا أبو حيان في قوله: "وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف"⁽⁷⁾.

ولعل الذي دفع النحاة إلى القول بحرافية ضمير الفصل هو أنهم لم يجدوا له وظيفة إعرابية في الكلام، ومن ثم رأوا فيه معنى الحرف، يقول ابن مالك شارحاً هذا المضمون: "فالأكثرون على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خيراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يجأ به إلا معنى في غيره، فلما يتحقق إلى موضع من الإعراب"⁽⁸⁾.

ويجعل الرضي حرافية ضمير الفصل بأداء هذا الضمير لوظيفة الحرف، يقول: "ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي: دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفاده المعنى في غيره صار حرفًا، والخلع عنه ليس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أي: صيغة الضمير المرفوع"⁽⁹⁾.

ونقل عن البصريين والخليل أنه اسم زائد لا وظيفة إعرابية له، يقول الرضي: "والأشهر عند البصريين أنه اسم ملغي بمترلة (ما)، إذا ألغيت في نحو إنما"⁽¹⁰⁾. ولا يبدو أن هذا النقل عن البصريين دقيق، فلو رجعنا إلى كتاب سيبويه لألفينا غير ذلك، فسيبوه بعد أن وضع هذا العنوان (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا وخس وأخواهن فصلاً) قال: "إذا صارت هذه الحروف فصلاً، وهذا موضع فصلها في كلام العرب ..."⁽¹¹⁾. ويقول في موضع آخر من كتابه: "... ولكن يكن بمترلة اسم مبتدأ، وذلك قوله: ما أظن أحداً هو خير منك"⁽¹²⁾.

وفي موضع ثالث ينقل عن شيخه الخليل قوله: "والله إنه لعظيم جعلهم "هو" فصلاً في المعرفة وتصنيفهم إياها بمترلة (ما) ... إذا كانت لغواً؛ لأن هو بمترلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً"⁽¹³⁾.

والمتأمل للنصوص السابقة يدرك تعدد تفسيرات سيبويه وشيخه الخليل لهذه الألفاظ، فهي حروف إذا استعملت فصلاً، كما في قوله تعالى: «وَيَرِى الَّذِينَ أَوْتَوْا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِّنْ رَبِّكُمْ هُوَ الْحَقُّ»⁽¹⁴⁾.

وقولك: كان زيد هو القائم، وإن لم تستعمل فصلاً فهي أسماء، كما في قراءة من قرأ برفع (الظالمون) في قوله تعالى: «وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون»⁽¹⁵⁾، وقول رؤية: (أظن زيداً هو خير منك)؛ فالضميران "هم" و"هو" اسمان، ومن ثم لهما محل من الإعراب.

ومرد هذا الخلاف في نظرية النحوة لضمير الفصل هو خلافهم في الوظيفة التي يؤديها هذا اللفظ، فإذا استعمل فصلاً ذهب عنه معنى الاسمية، يقول ابن عيسى مثيرةً إلى ذلك: "إذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتززته إياه وأصرته إلى حيز الحروف، وألغيته كما تلغى الحروف نحو إلغاء "ما" في قوله: (فبما رحمة من الله) فلا يكون له موضع من الإعراب"⁽¹⁶⁾.

فحلاصة رأي البصريين والخليل وسيبوه أن هذه الألفاظ إذا استعملت فصلاً فهي حروف، وإذا استعملت لغير الفصل فهي أسماء، ولها محل من الإعراب.

ولا تبدو تأويلات النحوة هذه مقنعة، فهذه الألفاظ (هو وأخواتها)، أسماء وضعاً وصورة، فهي ضمائر، والضمائر أخصُّ الأسماء وأعرفها، فوسمها بضمائر الفصل أدقُّ تصويراً وأسدَّ تفسيراً، فصلاً كانت أو غير فصل، ولا ينبغي أن تتغير هذه الوظيفة بمجرد تغير موقعها في الجملة، أو دلالتها في السياق اللغوي. وكومن لا أثر للإعراب فيها لا يعني نقلها من حيز الاسمية إلى حيز الحرفية.

وزيادة الأسماء أو إلغاها واقع في العربية، مثال ذلك زيادة لفظة (وجه) في قوله تعالى: «فainما تولوا فشـم وجه الله»⁽¹⁷⁾ وزيادة ذلك في قوله تعالى: «ولباس التقوى ذلك خير»⁽¹⁸⁾. فإلغاء الألفاظ أو زيادتها في العربية ليسا بمستنكرين⁽¹⁹⁾.

وخلاف النحوة في حرفيّة ضمير الفصل أو اسميه يعود إلى خلافهم في كيفية إعرابه، فالمنقول عن البصريين أنه اسم ملغي لا موضع له من الإعراب⁽²⁰⁾، وذلك أنه لو كان له محلٌ لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده، وقد علل الأنباري لمذهب البصريين بقوله: "إنه لا موضع له من الإعراب، لأنَّه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك، وتلك، وتنبي وتحمع، ولا حظٌ لها في الإعراب، وما التي للتوكيد، ولا حظٌ لها من الإعراب.. فكذلك ها هنا"⁽²¹⁾

والковفيون يرون أن له موضعًا من الإعراب، ولكتهم اختلفوا في هذا الموضع، فالفراء يرى أن محله محل ما قبله، ويعكس الكسائي القضية فيرى أن محله محل ما بعده، ففي قوله: كان زيد هو القائم، محله نصب عند الكسائي، ورفع عند الفراء.

ومنشأ هذا الخلاف يرجع إلى عدم الوظيفة الإعرافية أو الموقعة لضمير الفصل في الجملة، لذا حار النحاة في محله، والذي يعن النظر في موقع ضمير الفصل في الكلام يدرك أنه ليس له موقع من الإعراب إن تعينت فيه الفصلية؛ لأنه حينئذ لا يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره، وإن لم تعين فيه الفصلية كان له محل من الإعراب.

وبعض العرب – وهم بنو تميم – يجعلونه مبتدأ خبره ما بعده، يقول سيبويه حاكياً هذه اللغة: "وقد جعل ناس كثير من العرب "هو" وأخواتها في هذا الباب مبتدأ، وما بعده مبني عليه .. فكأنك تقول: أظن زيداً أبوه خير منه... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خير منك .. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الطالمون) ⁽²²⁾.

مواقع ضمير الفصل:

لضمير الفصل مواقع اشتهرت عند النحاة لوجود شواهد فصيحة تؤيدتها، هي ⁽²³⁾:

- بين المبتدأ والخبر، مثل قوله تعالى: **«أولئك هم المفلحون»** ⁽²⁴⁾.
- بين اسم كان وخبرها، أو بين اسم إحدى أخواتها وخبرها، مثل قوله تعالى: **«كنت أنت الرقيب عليهم»** ⁽²⁵⁾.
- بين اسم إن وخبرها، أو بين إحدى أخواتها وخبرها، مثل قوله تعالى: **«وإنا لحن الصافون»** ⁽²⁶⁾.
- بين مفعولي ظن، أو مفعولي إحدى أخواتها، مثل قوله تعالى: **«إن ترن أنا أقل منك مالاً»** ⁽²⁷⁾، وقوله تعالى: **«يجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً»** ⁽²⁸⁾.

كما أن لضمير الفصل مواقع أخرى ليست محل اتفاق النحويين؛ فقد ذهب بعضهم إلى أنه يأتي في مواقع أخرى، منها:

- قبل الفعل الماضي.
- قبل الفعل المضارع.
- بين الحال وصاحبها.
- بين نكرتين.

وظيفة ضمير الفصل:

ما أن ضمير الفصل قد استخدم في النص العربي بداية من أعلى مستوى له، وهو القرآن الكريم، فلا يمكن أن يتبدّل لذهن أحد أن ضمير الفصل لا غرض له ولا فائدة ترجى من ورائه في الكلام؛ فالغرض من دخول الفصل في الكلام:

- إرادة الإيذان ب تمام الاسم، وكماله، وأن الذي بعده خبر وليس بنت (29).

- الإيذان بأن الخبر معرفة أو ما قارها من النكرات (30).

- فصل الخبر عن النعت، قال الرضي (31): "فَكَأَنِ الْقِيَاسُ أَلَا يَجِدُ إِلا بَعْدَ مِبْتَدَأٍ نَاسِخٍ أَوْ مَنْصُوبٍ بِفَعْلِ قَلْبٍ بِشَرْطٍ كَوْنِهِ مَعْرِفَةٌ غَيْرُ ضَمِيرٍ، وَكَوْنِ خَبْرِهِ ذَا لَامٍ تَعرِيفٌ صَالِحٌ لِوَصْفِ الْمِبْتَدَأِ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمِبْتَدَأِ نَاسِخٍ يَتَبَيَّنُ بِهِ الْخَبْرُ عَنِ النَّعْتِ بِسَبَبِ تَخَالُفِ إِعْرَابِهِمَا نَحْوَ "كَانَ" أَوْ "إِنَّ" أَوْ "مَا" الْحَجَازِيَّةِ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَصْلِ، وَإِذَا كَانَ الْمِبْتَدَأُ نَكْرَةً لَمْ يَؤْتُ بِالْفَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يَفِيدُ التَّأْكِيدَ، وَلَا تَوَكِّدُ النَّكْرَةُ إِلَّا بِمَا سَقَ اسْتِشَاؤُهُ فِي بَابِ التَّوْكِيدِ" (32).

- الإعلام من أول وهلة بكون ما بعده خبراً لا صفة (33)، قال الزمخشري: "ويتوسط بين المبتدأ وخبره ... ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، ولifieid ضرباً من التوكيد" (34).

- التأكيد، حيث قال أبو حيان: "فائدة الفصل عند الجمهور التأكيد" (35)، وقال الرضي: " وإنما قلنا: إن الفصل يفيد التأكيد لأنَّه معنٍ: زيد هو القائم، زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً (36) لأنَّه يجيء بعد الظاهر والضمير، والضمير لا يؤكد به الظاهر .. فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه" (37). وقال ابن يعيش: "إنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ لأنَّ فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو قمت أنا و «اسكن أنت وزوجك الجنة» (38). كذلك من المعنى وجوب أن يكون المضرر الأول في المعنى، لأنَّ التأكيد هو المؤكَد في المعنى، وهذا المعنى يسميه سيوية وصفاً كما يسمى التأكيد الحمض" (39).

- الاختصاص، فقد ذهب السهيلي (40) إلى أن ضمير الفصل يفيد الاختصاص، فإذا قلت كأن زيد القائم، كان إخباراً عن زيد بالقيام، واحتُمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت كأن زيد هو القائم أفاد تخصيصه بالقيام دون غيره.

إعراب ضمير الفصل:

الختلف النحاة في إعراب ضمير الفصل، كما اختلفوا في ماهيته، فالأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له من الإعراب بجزلة "ما" إذا ألغيت في نحو: "إنما" (41) أي أنه حرف لا محل له من الإعراب. أما الكوفيون فيجعلون له محلًا من الإعراب ويقولون: هو تأكيد لما قبله، فإن الضمير المرفوع قد يؤكده بالتصوب والمحرور (42).

وقد وقع الخلاف بين النحويين في حكمه عندما يكون له موقع، فذهب الكسائي إلى أن محله محل ما (43). وحجته لما ذهب إليه لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو: إن هذا هو القصص الحق (44). وذهب الفراء إلى أن محله ك محل ما قبله.

وعلى رأيهما ففي قولنا: زيد هو القائم محله رفع .. وفي قولنا: ظنت زيداً هو القائم محله نصب، وفي كان زيد هو القائم محله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع في إن زيداً هو القائم بالعكس (45).

ويجعله بعض العرب مبتدأ ما بعده خبره (46) فلا يتصرف ما بعده في باب "كان" وباب "علمت" و"ما" الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة: (ولكن كانوا هم الظالمون) (47)، وإن ترن أنا أقل (48) بالرفع (49).

وقد رد الرضي على الكوفيين بقوله: "ويرد عليهم بأن المضرر لا يؤكده بالظاهر، فلا يقال: جاءني زيد هو، على أن الضمير لزيد. ونحن نقول: إن زيداً هو القائم، ويرد عليهم أيضاً أن اللام الداخلة في خبر "إن" لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: "إن زيداً لنفسه كريم" (50). كما رد رأي الكسائي بقوله: "وهو أضعف من قول الكوفيين" لأننا لم نر أثماً يتبع ما بعده في الإعراب (51).

أما من المحدثين فقد ذهب عباس حسن إلى أن أنساب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين التاليين (52):

- أنه في الحقيقة ليس ضمراً "بالرغم من دلالته على التكلم أو الخطاب أو الغيبة" وإنما هو خالص الحرافية، لا يعمل شيئاً فهو مثل "كاف الخطاب" في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى مثل: ذلك، تلك، .. فمن الأنساب أيضاً تسميته: "حرف الفصل"، ولا يحسن تسميته "ضمير الفصل" إلا بحاجةً بمراعاة شكله وصورته الحالية، وأصله قبل أن يكون بحود الفصل.

- أن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود، فيجري الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه فكأنه غير

موجود ؛ لأنه حرف مهمل (أي لا يعمل)، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبراً، ولا غيرهما من أحوال الأسماء، وإذا كان غير عامل فإنه لا يؤثر في غيره تأثيراً إعرابياً على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده.⁵⁵

لكنه استثنى حالة يكون ضمير الفصل فيها اسماء، قال: "ل لكن هناك حالة يكون فيها اسماء، ويجب إعرابه وتسميتها فيها: ضمير الفصل، وهي نحو: كان السباق هو على (رفع كلمة السباق وكلمة على) حيث لا مفر من اعتبار "هو" ضمراً مبتدأ مبنياً على الفتح في محل رفع وخبره كلمة "على" المرفوعة .. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر "كان" وبغير هذا الاعتبار لا يجد خبراً منصوباً لكان"⁵³.

والذي يفسد ما ذهب إليه عباس حسن من اعتبار هذا الضمير حرفاً أن هذا الضمير تدخل عليه لام الابتداء نحو قوله تعالى: «إنا لنحن الصافون»⁵⁴، وقوله تعالى: «وإنا لنحن المسبحون»⁵⁵. وقد نص الزمخشري وغيره على أن لام الابتداء لا تدخل إلا على جملة من مبتدأ أو خبر فهي خاصة بالأسماء لا تدخل على الحروف⁵⁶.

أقسام ضمير الفصل:

ينقسم ضمير الفصل باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام⁵⁷:

1- للمتكلّم: نحو قوله تعالى: «إني أنا الله»⁵⁸.

2- للمخاطب: نحو قوله تعالى: «إنك أنت العليم الحكيم»⁵⁹.

3- للغائب: نحو قوله تعالى: «إنه هو البر الرحيم»⁶⁰.

كما ينقسم ضمير الفصل باعتبار العدد إلى ثلاثة أقسام أيضاً:

1- مفرد: نحو قوله تعالى: «كنت أنت الرقيب عليهم»⁶¹.

2- مثنى: نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ... الحديث"⁶².

3- جمع: نحو قوله تعالى: «إنا لنحن الصافون»⁶³.

شروط ضمير الفصل:

ضمير الفصل، شأنه شأن غيره من الموضوعات النحوية، لا بد له من شروط تحدد هيئته وترشد إلى موقعه في الكلام. ومعرفة هذه الشروط أمر لازم لمعرفة ضمير الفصل من غيره؛ لأن مثلاً أشياء تتشبه به وتختتم موقعها مما دفع الباحث إلى استقراء آراء النحاة وتتبع موقعه في الجملة، وأمكنه الوقوف على هذه الشروط وتصنيفها إلى أقسام ثلاثة، هي:

1- شروط تتصل بذات ضمير الفصل: له شرطان، هما:

- أن يكون ضمير الفصل من ضمائر الرفع المنفصلة، لذا يمتنع نحو: زيد إيه الفاضل، والسبب في ذلك كما يقول ابن عييش: (لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو - قمت - أنا - (اسكن أنت وزحل الجنة) ⁽⁶⁴⁾).

أن يطابق ما قبله في الدلالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، مثل قوله تعالى: «فلما توفيتني كت أنت الرقيب عليهم» ⁽⁶⁵⁾، وقوله تعالى: «إنه هو الغفور الرحيم» ⁽⁶⁶⁾، وقوله تعالى: «إنني أنا الله» ⁽⁶⁷⁾ وليس من الفصل مثل قولنا كت هو الفاضل) لافتقد المطابقة، مثل قول حرير ⁽⁶⁸⁾ :

وكان بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا

لأن "هو" ضمير غائب و"ني" ضمير متكلم. وقد عده بعض النحاة فصلاً على تقدير حذف مضاد كأنه قال: يرى مصافي هو المصابا ⁽⁶⁹⁾.

2- شروط تتصل بما قبل الضمير: له شرطان أيضاً وهما:

- كونه معرفة، مثل قوله تعالى: «فأولئك هم المفلحون» ⁽⁷⁰⁾، والعلة في ذلك أن في الفصل ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة، فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أن التأكيد كذلك. وقد أحياز بعض الكوفيين كونه نكرة، نحو: ما ظنت أحداً هو القائم، وكان رجل هو القائم، وحملوا عليه قوله تعالى: «أن تكون أمة هي أربى من أمة» ⁽⁷¹⁾، فقدروا (أربى) منصوبة ⁽⁷²⁾. وذهب قوم إلى جواز كونه نكرة في امتناع دخول (أل) عليه نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك. وذهب آخرون إلى جواز كونه اسم لا النافية للجنس نحو لا رجل هو منطلق. لكن هذه الآراء الأخيرة تبقى اجتهادات لا يؤيدها دليل من نص موثوق به شرعاً أو ثرداً.

- أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل، وهذا يعني أن ضمير الفصل يقع بين المبتدأ وخبره، أو ما أصله المبتدأ، كالمبتدأ الذي تدخل عليه الحروف والأفعال الناسخة، كقوله تعالى: **﴿أولئك هم الوارثون﴾**⁽⁷³⁾، قوله تعالى: **﴿وَكُنَا نَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾**⁽⁷⁴⁾، قوله تعالى: **﴿إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقْلَى مِنْكُمْ مَا لَأَوْلَدَ﴾**⁽⁷⁵⁾، قوله تعالى: **﴿وَإِنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾**⁽⁷⁶⁾، قوله تعالى: **﴿تَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾**⁽⁷⁷⁾. وأحاز الأخفش وقوع الفصل بعد غير المبتدأ (صاحب الحال)، مثل: جاء زيد هو ضاحكاً، وجعل منه فراءة من قرأ بتصب (أطهر) في قوله تعالى: **﴿هُسْوَاءٌ بَنَانِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾**⁽⁷⁸⁾. وقد لحن أبو عمرو قاريء هذه القراءة، يقول سيبويه: (فرعم يومنس أن أبا عمرو رأه لحننا، وقال: احتي ابن مروان في ذه في اللحن)⁽⁷⁹⁾. ومن رفضوا الفصل فيها خرجوها على الابداء والخبر، فهن: مبتدأ، ولهم: خبره⁽⁸⁰⁾.

3- شروط تتصل بما بعد ضمير الفصل: وله شرطان هما:

- أن يكون خيراً في الأصل أو الحال، كقوله تعالى: **﴿أولئك هم الحاسرون﴾**⁽⁸¹⁾، قوله تعالى: **﴿إِنْ لَنَا لِأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾**⁽⁸²⁾.

- أن يكون معرفة (ولا خلاف بين النهاة فيه)، أو ما أشبه المعرفة، وقد وقع الخلاف فيه؛ لأن هذا الشبه - لعمومية مفهومه - محل اجتهاد من التحويين. وحكمه هذا الشرط أن ما بعده لا يجوز إلا أن يكون نعتاً لما قبله، ونعت المعرفة معرفة، وهذا يفسر قوله "أن يكون - أي الفصل - بين معرفتين".

ويقصد بما أشبه المعرفة "أ فعل من كذا" لأنه يشبه المعرفة وإن لم يكن معرفة، لأنه غير مضاد ولا يقبل (أ)، وذلك نحو قوله تعالى: **﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَخْلُونَ بِمَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾**⁽⁸³⁾ ولو قلت: ما ظنت أحداً هو خيراً منك، لم يكن فصلاً؛ لأنه لم يأت بعد معرفة، كذا لا يجوز: ما ظنت زيداً هو قائماً، لأن الذي بعده ليس معرفة. وجوز بعض التحواة وقوع الفصل قبل المضارع، لتشابه المضارع للاسم، وجعلوا منه قوله تعالى: **﴿وَمَكَرَ أُولَئِكُ هُوَ يَوْمُر﴾**⁽⁸⁴⁾. بل إن بعضهم⁽⁸⁵⁾ أحاز وقوع الفصل قبل الماضي، وجعل منه: **﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾**⁽⁸⁶⁾.

الدراسة التطبيقية على القرآن الكريم

ضمير الفصل وفق الضوابط البصرية:

بعد استقراء القرآن الكريم وفق الضوابط التي وضعها البصريون لضمير الفصل، يمكن تقسيمه بحسب ما يحتمل من الأوجه إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: ما يحتمل الفصل والابتداء:

1- بين المبدأ والخبر:

هـ

الآية	م		رقمها	السورة
﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	1		76	المائدة
﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	2		72	التوبه
﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	3		111	الغوره
﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	4		64	يونس
﴿ذَلِكَ هُوَ الظَّلَالُ الْتَّعِيدُ﴾	5		18	إبراهيم
﴿ذَلِكَ هُوَ الْخَسْرَانُ الْمُبِينُ﴾	6		11	الحج
﴿ذَلِكَ هُوَ الظَّلَالُ الْتَّعِيدُ﴾	7		12	الحج
﴿وَأَخْيَرُ هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِي لِسَانًا﴾	8		34	القصص
﴿وَاللَّهُ هُوَ الْعَنْيُ الْحَمِيدُ﴾	9		15	فاطر
﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾	10		32	فاطر
﴿أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخَسْرَانُ الْمُبِينُ﴾	11		15	الرمر
﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	12		9	غافر
﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يَجِيِّ الموتَى﴾	13		9	الشورى
﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	14		57	الدخان
﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾	15		30	الجاثية
﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	16		12	الحديد

الضمير هنا يحتمل الفصل والابتداء، أما الفصل فعلى أن ما بعده خبر المبتدأ وأما على الابتداء فهو مبتدأ ثان وما بعده خبره، وما خبر المبتدأ الأول، وعليه يكون الإخبار عن المبتدأ بجملة اسمية.

وقد حوز ابن هشام في هذا التركيب ونحوه ثلاثة أوجه قال في شرح الشذور: "وقد قالت العرب: زيد هو الفاضل، وجوز النحويون في "هو" أن يكون بدلاً وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فصلاً على أساس أنه يجوز إبدال المضرر من الظاهر" ⁽⁸⁷⁾.

والمتأمل في قوله تعالى: **«فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيٌّ»** يلمع اندهاشاً يطوي تحت ابطيه انكاراً، فقد انتقل من تقرير حقيقة أن الظالمين لا ولی لهم ولا نصیر إلى الإضراب إلى اتخاذ هؤلاء أولياء من دون الله، فلزم لكل ذلك أن يقرر أن الولاية لله ولما لم تكن هذه الولاية مما انفرد به هذه الآية مثل قوله تعالى: **«إِنَّ أُولَئِنَاسٍ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ أَتَبْعَوْهُ وَهُدَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ»**⁽⁸⁸⁾. جاء بالفصل في الآية الأولى ليميزها عن غيرها؛ لأن ما دلّ عليه السياق جعل وجود الفصل مما لا محيد عنه ويؤكد اختصاصه تعالى بالولاية وأنه لا مثابة إلا إليه.

هي

الآية	السورة	رقمها	م
﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾	التوبه	40	1

هم

الآية	م	السورة	رقمها
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	1	البقرة	5
«أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ»	2	البقرة	27
«فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ»	3	البقرة	121
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ»	4	البقرة	157
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَقْرُونَ»	5	القرة	177
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	6	البقرة	5
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	7	البقرة	5
«أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ»	8	البقرة	27
«فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ»	9	البقرة	121
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ»	10	البقرة	157
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَقْرُونَ»	11	القرة	177
«فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»	12	البقرة	229
«وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ»	13	البقرة	254
«وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ»	14	آل عمران	10
«فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»	15	آل عمران	82
«وَأُولَئِكَ هُمُ الصَّالِحُونَ»	16	آل عمران	90
«فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»	17	آل عمران	94
«وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	18	آل عمران	104
«أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًا»	19	النساء	151
«فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ»	20	المائدة	44
«فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»	21	المائدة	45
«فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ»	22	المائدة	47
«فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	23	الأعراف	8
«أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	24	الأعراف	157

الأعراف	178	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	25
الأعراف	179	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾	26
الأنفال	4	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا﴾	27
الأنفال	37	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	28
الأنفال	74	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًا﴾	29
التوبية	10	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدِلُونَ﴾	30
التوبية	20	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	31
التوبية	23	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	32
التوبية	69	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	33
التوبية	88	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	34
النحل	105	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾	35
النحل	108	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾	36
المؤمنون	7	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾	37
المؤمنون	10	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾	38
المؤمنون	102	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	39
النور	4	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	40
النور	13	﴿فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾	41
النور	50	﴿بِلَ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	42
النور	51	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	43
النور	52	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	44
النور	55	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	45
العنكبوت	52	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	46
الروم	38	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	47
الروم	39	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعَفُونَ﴾	48

لقطان	5	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	49
الزمر	18	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ أُولُو الْأَيَّابِ﴾	50
الزمر	33	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَقْوِنُونَ﴾	51
الزمر	63	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	52
الحراث	7	﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾	53
الحراث	11	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	54
الحراث	15	﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾	55
الحديد	19	﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ﴾	56
الحشر	8	﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾	57
الحشر	9	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	58
الحشر	19	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	59
الحشر	20	﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَاجِرُونَ﴾	60
المتحنة	9	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	61
المنافقون	9	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾	62
التغابن	16	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	63
المعارج	31	﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾	64
عبس	42	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرُهُ الْفَجَرُهُ﴾	65
البينة	6	﴿أُولَئِكَ هُمُ شَرَّ الْبَرِّيَّةِ﴾	66

(89) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ أشار المعربون إلى جواز الوجهين في الضمير "هم" قال أبو جعفر "هم" ابتداء ثان ... ويجوز أن يكون "هم" زيادة يسمى بها البصريون فاصلة، ويسمى بها الكوفيون عمادة والمفلحون خبر "أولئك".

والضمير "هم" أفاد اختصاص أولئك بالخير دون سواهم فهم المفلحون دون سواهم بسبب ما ينسب إليهم من عمل وإيمان.

وقد أشار أصحاب كتب أغاريب القرآن⁽⁹⁰⁾ إلى جواز الوجهين، أعني الابتداء والفصل في قوله تعالى: «أولئك هم الخاسرون» فذكر "هم" تميّز لهم واحتصاص بما نسب إلى المبتدأ من خبر؛ أي: أن الخسارة يختص بها أولئك بسبب ما اقترفوه من جرائم.

«أولئك هم المهددون» قال أبو جعفر⁽⁹¹⁾ «أولئك مبتدأ و "هم" ابتداء ثان وإن شئت كاتب "هم" زائدة توكيداً والمهددون الخبر وفائدة ذكر الضمير "هم" النص على استحقاق المبتدأ بما حكم به عليه من الابتداء كأنه قال: هم هم المهددون.

«أولئك هم المؤمنون حقاً» جاء بالفصل لتوكييد صفة الإيمان؛ لأن سياق الآيات يدل على ذلك، فلو تأملنا الآيات التي سبقت هذه الآية لتوكييد منصباً على الإيمان قال تعالى: «وأطِيعُوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلِيتْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زادُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقَنَاهُمْ بِنَفْقَوْنَ» فمعنى إن (كتم مؤمنين) إن كتم كاملي الإيمان والسلام في قوله (إنما المؤمنون) إشارة إليهم أي: إنما الكاملو الإيمان من صفتهم كيت وكيت والدليل عليه قوله: «أولئك هم المؤمنون حقاً».

2 - بين معنوي "إن"

هو

الآية	م		رقمها	السورة
﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾	1		120	البقرة
﴿قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾	2		17	المائدة
﴿قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾	3		72	المائدة
﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾	4		71	الأنعام
﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلِلُ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	5		117	الأنعام
﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْذَبَيْنَ﴾	6		119	الأنعام
﴿وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾	7		104	التوبه
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾	8		118	التوبه

هود	66	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْغَرِيزُ﴾	9
الحجر	50	﴿وَأَنَّ عَذَابَنِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾	10
الحجر	86	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْحَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾	11
النحل	125	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	12
الحج	6	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	13
الحج	62	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	14
النور	25	﴿وَيَقْلِمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾	15
لقمان	26	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	16
لقمان	30	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾	17
غافر	56 - 20	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	18
فصلت	15	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَكْثَرُهُمْ فُوْلٌ﴾	19
فصلت	36	﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	20
الشورى	5	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	21
الزخرف	64	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبُّنِي وَرَبُّكُمْ﴾	22
الذاريات	58	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾	23
النجم	30	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	24
الجديد	24	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	52
المتحدة	6	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	26
التجريم	4	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾	27
القلم	7	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	28
الكون	3	﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾	29

﴿فَلِإِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْمَهْدِى﴾ هو ضمير فصل بين اسم إِنْ "هدى الله" وخبرها -- المهدى إشارة إلى أن هدى الله هو المهدى الحقيقي الذي لا يضل متبوعه، ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وها خبر إِنْ "إشارة إلى أن هدى الله مستمر لا ينقطع بالأهواء حيث أخير عنه بالجملة الاسمية".

﴿قالوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾ يحتمل "هو" الابتداء والفصل وذكر "هو" يدل على بعد ضلال القائل، وحرمه على ما يقول كأنه يقول - وتعالى الله عما يقول - إِنَّ اللَّهَ هُوَ ذَا تَهْمِيمٍ لَا شَيْءٌ بَعْدَهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبِلُ التَّوْبَةَ مِنْ عَبْدِهِ﴾ قال أبو جعفر (92) و "هو" فاصلة وإن شئت مبتدأه وإذا أجلنا النظر في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ وجدنا أن الفصل يؤكّد صفتين من صفات الله تعالى ويحقق اختصاصه سبحانه على جهة الكمال فهو سميع بصير في كل حال فلم جاء بالفصل هنا ؟

إذا عدنا إلى الآيات التي سبقت هذه الآية وجدنا الإجابة، فالآلية التي تسبق آية الفصل تشمل شيئاً قريباً من ذلك قد أثر في الفائدة التي يعطيها وجود الفصل كالتوكيد أو الاختصاص أو سواهما إذ يقول جل شأنه «علم خائنة الأعين وما تخفي الصدور» فالآلية الأولى تقرير للثانية، وسياق الآية القراءة من الآية التي ورد فيها الفصل يفيد أن علمه سبحانه يصل إلى خائنة الأعين وما تخفي الصدور قد أثر في وجود الفصل لمشاكلة الآية الثانية الأولى من جهة ومن ثم أتى بالفصل توكيداً لهذه المناسبة والمشاكلة بينهما ولو لا ذلك فلما مزية لوجود الفصل (93).

هي

الآية	الم	الآية	الم
السورة	رقمها	الآية	الم
غافر	39	﴿وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْفَرَارِ﴾	1
المزمول	6	﴿إِنَّ نَاسِيَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدَّ وَطَأً﴾	2
النازعات	39	﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	3
النازعات	41	﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾	4

هم

الآية	الم	الآية	الم
السورة	رقمها	الآية	الم
المائدة	56	﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْعَالَيُونَ﴾	1
التوبه	67	﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾	2
غافر	43	﴿كَانَ الْمُسْرِفِينَ هُمُ أَصْحَابُ التَّارِ﴾	3
المجادلة	19	﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الظَّاهِرُونَ﴾	4
المجادلة	22	﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	5

القسم الثاني: ما يحتمل التوكيد والبدل والفصل :

بين معمولي كان أو إحدى أخواتها:

نحن

الآية	م	السورة	رقمها
1	«إِنَّكُمْ لَا تَجِدُونَا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ»	الأعراف	113
2	«إِيمَانًا أَنْ تُلْقَيَ وَإِيمَانًا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِيْنَ»	الأعراف	115
3	«إِنَّكُمْ لَا تَجِدُونَا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ»	الشعراء	41
4	«وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثُونَ»	القصص	58

أنت

الآية	م	السورة	رقمها
1	«كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ»	المائدة	117

هم

الآية	م	السورة	رقمها
1	«كَانُوا هُمُ الْحَاسِرِينَ»	الأعراف	92
2	«لَعَلَّنَا تَبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ»	الشعراء	40
3	«وَنَصَرَتْهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبُونَ»	الصفات	116
4	«كَانُوا هُمُ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً»	غافر	21
5	«وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ»	الزخرف	76
6	«إِنَّهُمْ كَانُوا هُمُ أَظْلَمُ وَأَطْغَى»	النجم	52

الضمير(هنا) يحتمل ثلاثة أوجه إعرابية في هذا التركيب وأمثاله:

- التوكيد على سبيل التبعية، وضمير الفصل يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً.
- البدلية، وهو على سبيل التبعية أيضاً وإن كانت البدلية جائزة على قدر جواز البدل.
- الفصل، وهو ضمير جرى مجرى المروف فلا موضع له من الإعراب.

- ويمتنع إعرابه مبتدأ، لأن ما بعده منصوب خبر "كان" أو إحدى أخواتها.
القسم الثالث: ما يحتمل التوكيد والفصل والابتداء (لا يكون إلا بين معنوي إن):

الضمير هنا - يجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابية في كل تركيب على هذا النمط:

- 1- التوكيد، ذلك أن الضمير المنفصل يقع توكيداً للضمير المتصل أياً كان موقعه الإعرابي .
- 2- الابتداء؛ لأن ما بعده صالح لأن يكون خبراً له، لأنه مرفوع.
- 3- الفصل فيصير بمثابة الحرف لا موضع له من الإعراب.

ويمتنع هنا البدلية، لعدم المطابقة إعرابياً بين البدل والمبدل منه.

«إنك أنت العليم الحكيم» أشار المعربون إلى احتمالات ثلاثة في "أنت" قال أبو حافر⁽⁹⁴⁾: "أنت في موضع نصب توكيداً للكاف، وإن شئت كانت رفعاً بالابتداء والعليم خبره والجملة خبر إن، وإن شئت كانت فاصلة لا موضع لها".

أنا

الآية	الرسالة	رقمها	السورة
﴿إِنَّكَ أَنَا أَنْهَاكَ﴾	1	69	يوسف
﴿تَبَّغْ عَنِّي إِنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	2	49	الحجر
﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا التَّبَيِّنُ الْمُبِينُ﴾	3	89	الحجر
﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلُمْ تَعَالَّيْكَ﴾	4	12	طه
﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾	5	14	طه
﴿يَمُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	6	9	النمل
﴿يَمُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	7	30	القصص

أنت

الآية	م	رقمها	السورة
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	1	32	البقرة
﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	2	127	البقرة
﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾	3	128	البقرة
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفِيرُ الْحَكِيمُ﴾	4	129	البقرة
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾	5	8	آل عمران
﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	6	35	آل عمران
﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفِيرُ الْحَكِيمُ﴾	7	118	المائدة
﴿لَا تَخْفَى إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَمُ﴾	8	68	طه
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾	9	35	ص
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفِيرُ الْحَكِيمُ﴾	10	8	غافر
﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفِيرُ الْكَرِيمُ﴾	11	49	الدخان
﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفِيرُ الْحَكِيمُ﴾	12	5	المتحنة

أنتم

الآية	م	رقمها	السورة
﴿إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾	1	64	الأنباء

في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ جاء الفصل ليؤكّد سياق الآية الدالة على كمال الرحمة والغفرة منه تعالى ﴿أَلَا إِنَّمَا هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ ذكر أبو جعفر النحاس⁽⁹⁵⁾ أن "هم" يحتمل أن يكون توكيداً أو مبتدأً أو فصلاً. وقد أفاد ذكر "هم" اقتصار الحكم عليهم فهم أهل السفه لا أحد سواهم .

﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ قال أبو جعفر⁽⁹⁶⁾: هو رفع بالابتداء، والتَّوَابُ خبره .. ويجوز أن تكون "هو" توكيداً للهاء، ويجوز أن يكون فاصلة، فقد أشار إلى الاحتمالات الثلاثة.

٢٦

الآية	الرسالة	رقمها	السورة	م
«إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ»		37	البقرة	1
«إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ»		54	البقرة	2
«إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»		61	الأنفال	3
«إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»		34	يوسف	4
«إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»		83	يوسف	5
«إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»		98	يوسف	6
«إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»		100	يوسف	7
«إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»		1	الإسراء	8
«إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»		220	الشعراء	9
«إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»		16	القصص	10
«إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»		26	العنكبوت	11
«إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»		53-39	الزمر	12
«إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»		6	الدخان	13
«إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ»		42	الدخان	14
«إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ»		30	الذاريات	15
«إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ»		28	الطور	16
«وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعَرَى»		49	النجم	17

1

الآية	م		رقمها	السورة
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾	1		12	البقرة
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾	2		13	البقرة
﴿لَا حَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾	3		22	هود
﴿لَا حَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْحَاسِرُونَ﴾	4		109	التحل
﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	5		111	المؤمنون

القسم الرابع: ما يحتمل التوكيد والفصل:

بین معمولی ظن او احدی آخواهها:

الضمير في هذا التركيب يعنّي أن يكون مبتدأً لعدم صلاحية ما بعده لأن يكون خبراً له، لأنّه منصوب، وهذه العلة أيضاً لا يصلح أن يكون بدلاً؛ لأن ما قبله منصوب وبالتالي لم يبق إلاّ أن يكون فصلاً لا موضع له أو توكيداً كما هو معروف في جواز التوكيد به للضمير المتصل.

٦

الآية	م	السورة	رقمها
(إِنَّمَا أَنْزَلْنَا مِنْكُمُ الْكِتَابَ لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا بِهِ وَالْحُكْمُ يَنْهَا وَالرِّحْمَةُ مَنْهَا وَمَا نَزَّلْنَا عَلَيْكُمْ مِنْ كِتَابٍ مُبَشِّرًا وَمُنذِرًا)	1	الكهف	39

قال أبو جعفر⁽⁹⁷⁾: "أنا فاصلة لا موضع لها من الإعراب، ويجوز، أن يكون في موضع نصب توكيداً للنون والياء، وقد قرأ عيسى بن عمر "أقل" بالرفع على أنه خير لـ أنا".

هو

الآية	م	الجملة	رقمها	السورة
﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾	1		20	المزمول

القسم الخامس: ما يتعين فيه ضمير الفصل:

1 - بين معمولي كان أو إحدى أخواتها:

هو

الآية	م	الجملة	رقمها	السورة
﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾	1		32	الأనفال

"هو" عند الخليل وسيبوه⁽⁹⁸⁾ فاصلة لا غير مع نصب الحق، وأحاز بنو تميم رفعه على أنه خبر "هو" وهو خبر
كان. وأقول: لا يتعين أن يكون الضمير في قوله **«إن كان هذا هو الحق»** فصلاً وإن كان يتعين أن يكون مبتدأ،
لأن ما بعده منصوب، لكن لا يتعين أن يكون بدلاً من اسم الإشارة فهو بدل من مرفوع وهذا جائز.

2 - بين معمولي ظن أو إحدى أخواتها

هو

الآية	م	الجملة	رقمها	السورة
﴿وَلَا يَخْسِنَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ بِمَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾	1		180	آل عمران
﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾	2		6	سيا

ـ

الآية	م	السورة	رقمها
﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ الْبَاقِينَ﴾	1	الصافات	77

ما خرج عن الضوابط البصرية

تبين فيما تقدم كيف ينقسم ضمير الفصل حسب الضوابط البصرية إلى ما يشترك مع غيره من حيث الاحتمال وما يكون ناصاً في الفعلية، فإذا ما تركنا هذه الضوابط جانبًا وأجلنا النظر في القرآن الكريم وجدنا بعض الضمائر يجوز أن تكون فضلاً، بيد أنها ليست ناصاً في الفعلية، بحيث يتحتم كونها فضلاً فهي محتملة للفعلية من ناحية ولغيرها من ناحية أخرى، وذلك على النحو التالي:

1- **وقوع ضمير الفصل بين نكرين**، وذلك مثل قوله تعالى: «أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أُرْبُى مِنْ أُمَّةٍ»⁽⁹⁹⁾.

أحاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين الفصل بين نكرين وحملوا عليه الآية السابقة.

2- **وقوع ضمير الفصل قبل الفعل المضارع**.

من شروط البصريين في ضمير الفصل أن يليه معرفة أو كهي في منع اللام⁽¹⁰⁰⁾ إلا أن غيرهم أحاز أن يليه الفعل المضارع⁽¹⁰¹⁾. ومن أحازه من البصريين المازني⁽¹⁰²⁾ وحجه في ذلك مشاهدة المضارع للاسم.

والحقيقة أن الضمائر التي سقطت المضارع وهي محتملة للفصل ليست بالقليلة في القرآن فمنها:

نحن

الآية	م	السورة	رقمها
﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنَمِيتُ﴾	1	الحجر	23
﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾	2	مرim	40
﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنَمِيتُ﴾	3	ق	43

هو

الآية	م	السورة	رقمها
﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	1	التوبه	104
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشِرُهُمْ﴾	2	الحجر	25
﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	3	السجدة	25
﴿وَمَنْكُرُ أُولَئِكَ هُوَ يُبَرُّ﴾	4	فاطر	10
﴿إِنَّهُ هُوَ يُدِيدُ إِلَيْهِ وَيُبَعِّدُ﴾	5	البروج	13

3- وقوع ضمير الفصل قبل الماضي:

لم يقتصر منع وقوع ضمير الفصل قبل الماضي على البصريين، فقد منعه غيرهم، وعلل المازني منعه بعدم مشابهته الأسماء حتى يقال فيه: كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه⁽¹⁰³⁾ فلا يجوز عنده: زيد هو قال، واعتراض عليه الرضي بأن قوله ليس بشيء⁽¹⁰⁴⁾.

ومع أن النحاة لم يحيروا وقوع ضمير الفصل قبل الماضي فإليك الأمثلة القرآنية التالية:

نحن

الآية	م	السورة	رقمها
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَبْرِيلًا﴾	1	الإنسان	23

هو

الآية	م	السورة	رقمها
﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَنْكَبَ﴾	1	النجم	43
﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾	2	النجم	44
﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَفْتَنَ﴾	3	النجم	48

4- وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها:

ذهب الأخفش إلى حواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة "هولاء بناتي هن أظهر لكم" ⁽¹⁰⁵⁾ وتقول: هذا زيد هو خيراً منك ⁽¹⁰⁶⁾. كما أجاز ذلك عيسى بن عمر التقفي أحد رؤوس نحاة البصرة، وقرأ: (هن أظهر) بالنصب ، قال ابن عقيل: "وهو لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبوه" ⁽¹⁰⁷⁾. قال السيوطي ⁽¹⁰⁸⁾: (وردة بأن أظهر نصب بـ "لكم" على أنه خير "هن" فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي.

وهناك آراء كثيرة حول ضمير الفصل رأيت تجاوزها لعدم وجود شواهد لها في القرآن الكريم الذي استقيت منه مادة هذا البحث.

دخول لام الابتداء على ضمير الفصل:

يموز أن تدخل لام الابتداء على ضمير الفصل فلا تغير من أحکامه وأحواله التي سبق ذكرها إلا إذا كان ما قبل ضمير الفصل ضمراً.

إذا كان ما قبل ضمير الفصل ضمراً ولم تدخل لام الابتداء على ضمير الفصل جاز فيه أن يكون فصلاً أو مبتدأ أو توكيداً. أما إذا دخلت لام الابتداء على ضمير الفصل فإنه يمتنع أن يكون توكيداً لأن لام الابتداء لا تدخل على التأكيد ⁽¹⁰⁹⁾.

ومن الآيات التي ورد فيها ضمير الفصل متصلةً باللام ما يلي:

لحن

الآية	اللام	رقمها	السورة
1	﴿ وَإِنَا لَنَحْنُ لَنْحِي وَكَيْتُ ﴾	23	الحجر
2	﴿ إِنَا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ ﴾	44	الشعراء
3	﴿ وَإِنَا لَنَحْنُ الصَّافَّوْنَ ﴾	165	الصفات
4	﴿ وَإِنَا لَنَحْنُ الْمُسْبِحُونَ ﴾	166	الصفات

أنت

الآية	م	رقمها	السورة
﴿إِنَّكَ لَا نَتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾	1	87	هود
﴿إِنَّكَ لَا نَتَ يُوسُفُ﴾	2	90	يوسف

هو

الآية	م	رقمها	السورة
﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصْصُ الْحَقُّ﴾	1	62	آل عمران
﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	2	62	آل عمران
﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾	3	58	الحج
﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	4	64	الحج
﴿وَإِنْ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾	5	-122-104-68 - 9 (191-175-159- 140)	الشعراء
﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾	6	16	الملائكة
﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	7	60	الصفات
﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾	8	106	الصفات
﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾	9	95	الواقعة

هي

الآية	م	رقمها	السورة
﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهُ الْحَيَاةُ﴾	1	64	العنكبوت

هم

الآية	م	رقمها	السورة
﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾	1	172	الصفات
﴿وَإِنَّ جُنَاحَنَا لَهُمُ الْفَالِبُونَ﴾	2	173	الصفات

في قوله تعالى **«إن هذا هو القصص الحق»** أفاد ضمير الفصل أن ما ذكر من شأن عيسى ومرم حرق دون ما ذكره المكذبون إذ إن سياق الآيات يتحدث عن عيسى ومرم عليهم السلام وذلك أن اليهود والنصارى قد خاضوا في أحاديث عنهم ليست صحيحة، فجاء بالفصل ليؤكد أن حديث القرآن الكريم عنهم هو الحديث البين والقصص الحق لا ما يدعون.

أما قوله تعالى **«وَإِنْ رِبُّكَ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ»** فقد جاءت الآية في ثمانية مواضع؛ لأن سياق ما قبلها في كل مرة يجعلها متمكنة في موضعها لا يلمح فيها أثر التكرار، وقد جاء بالفصل المؤكّد باللام لأن سياق الآية في تكذيب تلك الأقوام رسلهم ثم ما حرّى عليهم من العذاب، فإن الله ينصر أنبياءه وهو العزيز يعز من يشاء، ويذل من يشاء وأولى الناس بعزته هم رسّله الذين يبلغون رسالاته، فتكرار الفصل مع كل قصة أفاد ذلك.

وختاماً لعل هذه الجولة في ضمير الفصل التي حاول الباحث من خلالها أن يسجل ما وقعت عليه عينه من أراء النحوين بين دفيت بحث واحد، كما حاول أن يستقصي معظم شواهد ضمير الفصل لعلها أفرزت خلاصة مفادها: أن ضمير الفصل في كل التراكيب اللغوية التي ورد فيها لا ينفصل عن إفاده معنوي التوكيد والاختصاص. ففي قوله تعالى: **«وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»** نجد أن التوكيد من جهة الدلالة كأنه قيل: والله ذاته أو نفسه السميع العليم.

كما نجد الاختصاص، وهو اختصاص الله تبارك وتعالى بـهاتين الصفتين السمع والبصر اللتين يخالف فيهما الحوادث كأنه قيل: سمع الله هو المعتمد به دون سواه، وعلمه المعمول عليه دون ما عداه تلك القيمة المعنوية التي أضفها ذكر ضمير الفصل في التراكيب ما كان لها أن تكون لو لم يذكر، وعلى هذا المنسوب تحري جميع التراكيب المناظرة .

الهوامش

- 1- ابن الحاجب: الكافية في شرح النحو، تحقيق طارق نجم، ط١، دار الوفاء، جدة، 1407هـ، 1986م، .23/1
- 2- الاسترابادي، رضي الدين: الكافية في النحو بشرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 1 .24
- 3- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي: ارشاد الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة المخابني، ط١، 1988م، 489/1
- 4- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 3 / 109.
- 5- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامش، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، 67/1 .
- 6- ابن الأباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1987م: 2 / 706 – 707، وانظر الرضي: مرجع سابق، 24/1 وما بعدها، وابن يعيش: مرجع سابق، 110/3، السيوطي: همع الهوامش : 1 / 67.
- 7- أبو حيان: مرجع سابق، 1 / 489. وهذه العبارة بنصها في الهمم: 1 / 68.
- 8- ابن مالك، جمال الدين بن محمد: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، 1982م، 244 / 1 – 245 .
- 9- الرضي: 1 / 26 .
- 10- الرضي: 1 / 26، وانظر ابن هشام مرجع سابق: 2 / 550 ، السيوطي: 1 / 68.
- 11- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: 2 / 390 .
- 12- المصدر السابق، 2 / 395 .
- 13- المصدر السابق، 2 / 397 .
- 14- سبا: 6 .
- 15- سورة الزخرف: آية 76، وقرأ بها عبد الله وأبو زيد النحوين: أبو حيان: البحر الخيط، 8 / 27 .
- 16- ابن يعيش: مرجع سابق، 3 / 113 .

- .115- البقرة: 17
- .26- الأعراف: 18
- .27- يراجع وراق، محمد غالب: الزيادة في القرآن، سلطنة عمان، 1986م، ص 27.
- .28- يراجع: ابن عييش: مرجع سابق، 3 / 113، وابن مالك: مرجع سابق، 1 / 244 وما بعدها، وابن هشام: مرجع سابق 2 / 550، والسيوطى، الهمع: 1 / 68، والرضى: شرح الكافية، 1 / 26 - 27، وابن عقيل: المساعد، 1 / 122.
- .29- الإنصاف: 2 / 707
- .30- انظر: سيبويه: 2 / 392- 393. والآية من سورة الزخرف رقم : 76 ، وهي قراءة عبد الله وأبي زيد النحوين. أبو حيان: البحر، 8 / 27.
- .31- راجع: الفضلى، عبد الحادى: مختصر النحو، دار الشروق، ط 1، 1986م، ص: 52.
- .32- المؤمنون: 102.
- .33- المائدة: 117.
- .34- الصافات: 165.
- .35- الكهف: 39.
- .36- المزمل: 20.
- .37- ابن عييش: شرح المفصل، 3 / 110.
- .38- المرجع السابق، 3 / 110.
- .39- الرضى: شرح الكافية، 2 / 457.
- .40- يشير إلى ما ذكره في باب التوكيد 2 / 372 ونصه: "إذا كان الاسم نكرة لم يؤكد، إذ تأكيد - كما ذكرنا - لرفع احتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبع أو عن عموم نسبته لأفراد المتبع ... ويسئى من الحكم المذكور - أعني منع تأكيد النكرات - شيء واحد ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكمًا لا محكماً عليه كقوله عليه الصلاة والسلام: "فنكاحها باطل باطل".
- .41- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 1 / 244 .
- .42- ابن عييش، شرح المفصل، 3 / 110.

-
- 35- أبو حيان: الارشاف، 1 / 495.
- 36- قال الحق "أي: ليس تأكيداً بالمعنى الاصطلاحي عند النهاة ." .
- 37- ابن مالك: شرح الكافية، 2 / 457.
- 38- البقرة : 35.
- 39- ابن يعيش: شرح المفصل، 3 / 110.
- 40- أبو حيان: الارشاف، 1 / 495.
- 41- الرضي: شرح الكافية، 2 / 462.
- 42- المرجع السابق، 2 / 462.
- 43- المرجع السابق، 2 / 462.
- 44- آل عمران: 62.
- 45- السيوطي: الهمم، 1 / 237.
- 46- الرضي: شرح الكافية، 2 / 463.
- 47- الزخرف: 76.
- 48- الكهف: 39.
- 49- هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر البحر: 6 / 123.
- 50- الرضي: شرح الكافية، 2 / 462.
- 51- المرجع السابق، 2 / 462.
- 52- حسن، عباس: النحو الوافي، 1 / 247، 248.
- 53- المرجع السابق، 1 / 248.
- 54- الصافات: 165.
- 55- الصافات: 166.
- 56- ينظر المرادي، بدر الدين بن حسن: الجنى الداني، تحقيق طه محسن، دار الكتب، الموصل، 1976م، ص 121 - 127.

- 57- راجع الفضلي: مرجع سابق، ص 53.
- 58- طه: 14.
- 59- البقرة: 32.
- 60- الطور: 28.
- 61- المائدة: 117.
- 62- أخرجه البخاري في صحيحه، مراجعة محمد علي القطب، والشيخ هشام البخاري، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 1977م/1417هـ رقم 410 بلفظ "فأبواه يهودانه".
- 63- الصافات: 165.
- 64- ابن عيسى: مرجع سابق، 3 / 110، الآية من سورة البقرة رقم 35.
- 65- المائدة: 117.
- 66- يوسف: 98.
- 67- طه: 14.
- 68- ديوان حرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط 3، د.ت، ص 17.
- 69- ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين: المغني، 2 / 548، والسيوطى: الهمم، 1 / 8 ، ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل برگات، مركز البحوث واحياء التراث، مكة المكرمة، ط، 1982م، 1 / 122، ابن عصفور: المقرب، تحقيق محمد عبد الستار الخيردي، الفيصلية، مكة المكرمة، ط 1، 1971م، 1 / 119، وابن عيسى: شرح المفصل، 3 / 110.
- 70- المؤمنون: 102.
- 71- النحل: 92.
- 72- ينظر: ابن هشام: 2 / 547، والسيوطى: 1 / 68.
- 73- المؤمنون: 10.
- 74- القصص: 58.
- 75- الكهف: 39.
- 76- الصافات: 165.

.20 - المزمول: 77

.78 - هود: 78

.247 / 5 - أبو حيـان: الـبحر، 397 - 369/2 . يراجع هذه القراءة: سـيـوـيـه

.296 / 2 - عـالمـالـكـتـبـ، بـسـرـوـتـ، 1988م، تـحـقـيقـ هـارـونـ غـازـيـ زـاهـرـ، أـبـوـ جـعـفـرـ: إـغـرـابـ الـقـرـآنـ

.52 - العنكبوت: 81

.113 - الأعراف: 82

.180 - آل عمران: 83

.10 - فاطر: 84

.548 / 2 - المـغـيـيـ، وـابـنـ هـشـامـ: شـرـحـ الـكـافـيـ، 1 / 25 . يـرـاجـعـ فيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ: الرـضـىـ: شـرـحـ الـكـافـيـ

.44 - 43 - النـجـمـ: 86

.444 - صـ444 - شـدـورـ الذـهـبـ، اـبـنـ هـشـامـ: شـدـورـ الذـهـبـ

.68 - آل عمران: 88

.184/1 - النـحـاسـ: مـرـجـعـ سـابـقـ، 1 .

.206/1 - السـابـقـ، 90

.273/1 - السـابـقـ، 91

.234/1 - السـابـقـ، 92

.159/4 - الرـمـغـيـ: الـكـشـافـ، 93

.211/1 - النـحـاسـ، 94

.190/1 - السـابـقـ، 95

.252/1 - السـابـقـ، 96

.457/2 - السـابـقـ، 97

.253/1 - سـيـوـيـهـ، 98

.92 - النـحلـ: 99

100- السيوطي: الهمع، 1/335 .

. 339/1 - السابق: 101 .

102- الرضي: شرح الكافية، 1/459 .

103- السابق: 459/1 .

. 460/1 - السابق: 104 .

105- ينظر البحر 3/247 .

106- السيوطي: الهمع، 1/238 .

107- ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، 1/121 .

108- السيوطي: الهمع، 1/338 .

. 462/1 - الرضي: 109 .